وقفة

▪ عالية طالب

متسولون نفطيون

كلما أقتربت من تقاطعات الاشارة الضوئية، كلما بدأ اضطهادي وحزني واهاتي وشجني، ليس منبع كل هذا حالة تخصني او كرهاً لقانون التوقف الذي اصبح جزءا من حياتنا المعتادة كل بضعة امتاربفعل نقاط التفتيش الامنية والمرورية والعسكرية والمزاجية!!، لكن سبب ما انا فيه هو الهجمة السريعة التي يحيطني بها من يمسح زجاج سيارتي ومن تدق ذات الزجاج ومن يمد يده بكارتات تحمل ايات قرانية ومن تدفع كرسيا مدولبا وتضرب هيكل سيارتي بدقات لا تنتهي، لا ادري الى من التفت اولا وانا اتفقد نقودي التي احرص يوميا قبل ان اغادر بيتي على ايجاد مختلف الفئات النقدية حتى لا اشعر بالخيبة وانا اوزعها على السيدة الكبيرة التي تتمتم شفتاها بكلام لا افهمه وعلى الشاب الصغير الذي يقسم انه بلا طعام وعلى الفتاة التي تردد انها يتيمة وتعيل اسرتها وعلى العجوز الذي يحمل عكازة مهترئة وعلى وعلى وعلى... جيوش من المتسولين تطارد نظراتنا وايدينا وجيوبنا، رغم ان الاخيرة لا تعاني التخمة ولا الاكتناز لكننا لا نشعر بان لدينا خيار الرفض او التغاضي أو الاهمال كما يفعل المسؤول الذي لا يرى كل ما نراه يوميا بفعل تحصنه وراء مكتبه الانيق الذي ان غادره فأن هناك جيشاً اخر من نوع مختلف يفتح له تقاطعات الشوارع ويهش بعصاه على اي متسول او مواطن عادي قد يفكر بالاقتراب من هذه المواكب المحروسة بالله وبالاجهزة الامنية!! هذا المسؤول الذي يتناسى ان كل هؤلاء لهم حصة في ثروات وطنهم وفي بتروله وفي ميزانيته المليارية، ومع ذلك لا يلتفت كما نفعل نحن لهم ولا يفكر باحصاء نقوده ولا تهيئة ما يمكن ان يجود به عليهم ولا يناقش واقعهم مع حكومته ولا يجد الوسائل الكفيلة بحفظ ماء وجه العراق الذي يثلم كل قليل بمشاهد أسوأ مما ذكرنا الان.

واتذكر حين كنت مقيمة في دولة مصر كان علي ايضا ان احرص على توفير مبالغ يومية تكفي لعدم احراجي مع من يتسولون وحين ينتهي ما معي من نقود كنت اتساءل مع نفسي هل انا مسؤولة عنهم ام رئيسهم هو المعني اولا باوضاعهم؟؟ وها انا الان اعيد ذات السؤال مع نفسي الذي اعياني فنقلته اعلاميا الى المسؤول عله يجد ما يحفظ كرامتنا سوية نحن ومن يتسول فلا فرق بيننا ما دمنا الاثنان نتعرض لذات الموقف الحرج كل يوم وفي كل تقاطعات العراق وازقته وشوارعه المبتلاة بالفوضى والنفايات والزعيق والزحام وغياب الانسانية بصور متجددة.

العراق الذي دأب على التبرع لفقراء العالم أصبح مشروعا متجددا للتسول،وبتأكيد من وزارة التخطيط التي اصدرت تقريرا اوضح ان نسب الفقر تجاوزت الثلاثين بالمئة، وان معدل الحرمان في الجانب الصحي بلغ ٢٩٪ والبنية التحتية ٢٤٪ والسكن ٢٤٪ والحرمان الاقتصادي للفرد العراقي ٣١٪ والأمن الاجتماعي ٢٢٪.

ترى ان كان المسؤول لا يتجول مثلنا ويرى ما يجري في شوارعنا فهل هو لا يقرأ ايضا ما يصدر من تصريحات وزاراته!!

نائبة تصف مشروع القانون بـ"السياسي"

النزاهة: العفو لايشمل أصحاب المناصب المهمة من المزورين

أكد عضو في لجنة النزاهة النيابية امس الاحد عدم شمول قانون العفو العام للمستفيدين من عمليات التزوير من اصحاب المناصب المهمة في الدولة. فيما اعتبرت نائبة عن العراقية ان قانون العفو العام "سياسي"، واكدت أن التريث فيه ودراسة جدواه من الناحيتين الاجتماعية والسياسية أفضل من الإسراع بتمريره، دعت إلى الإسراع بالإفراج عن الأبرياء في السجون.

□ متابعة /المدى

وقالت الشيخلي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "التريث في تشريع قانون العفو العام ودراسة جدواه من الناحيتين الاجتماعية والسياسية أفضل من الإسراع بتمريره"، مبينة إن"قانون العفو العام يجب دراسته بدقة".

واعتبرت الشيخلي أن " القانون شمل من الناحية القانونية جرائم خطيرة لم يستثنها من العفو لكثرة عدد الموقوفين في السجون الذين اتهموا بالارهاب أو مقاومة المحتل الامريكي"،واصفة إياه بـ"القانون السياسي".

واكدت الشيخلي أن "الإسراع بالإفراج عن الأبرياء في السجون أفضل من تطبيق قانون العفو العام وشموله لجرائم خطيرة"، مشددة على أن "البلاد لا يوجد فيها نظام تأهيل للمجرمين بعد خروجهم من السجن أو العفو عنهم كي يتم اندماجهم في المجتمع".

الى ذلك أكد عضو لجنة النزاهة النيابية كمال الساعدي في تصريحات صحفية عدم شمول قانون العفو العام للمستفيدين من عمليات التزوير من اصحاب المناصب المهمة في الدولة .

وقال الساعدي "يوجد الكثير من المتهمين بقضايا فساد وتزوير في السجون ولحد الان لم يتم بت الامر بشأنهم والمستفيدين من التزوير في مواقع مهمة وحساسة لن يشملهم العفو واذا شمل فسيشمل الدرجات الوظيفية الدنيا من حملة شهادة المتوسطة والابتدائية من البسطاء من الناس الذين لايشكلون تهديداً للدولة بسبب اما لاستعجالهم او عدم فقهم في القانون ".

وبين ان " عمليات التزوير في البلد أقل بكثير في الوقت الحاضر لان كل وزارة بدأت بمكافحة الفساد والتزوير في دوائرها " مشيرا الى " ان ليس كل الملفات التي تقدم الينا في لجنة النزاهة تعتبر ملفات تزوير ولانريد ان نستعجل بها فقد تكون هناك ملفات كيدية اوغير صحيحة ".

وكانت لجنة النزاهة النيابية أعلنت عن تحفظها على بعض فقرات مقترح قانون العفو العام لشموله مزوري الشهادات الدراسية.

وقال المتحدث باسم اللجنة حسين الاسدي في مؤتمر صحفي عقده في مبنى مجلس النواب في ٣٠ من آب الماضي ان " لجنة النزاهة ارسلت كتاباً رسمياً الى هيئة رئاسة مجلس النواب تعلمها فيه بان اللجنة تتحفظ على قانون العفو العام لشموله مزوري الشهادات الدراسية من الدراسة الاعدادية وما فوقها او ما يعادلها بينهم اصحاب الدرجات الخاصة وغيرهم من المسؤولين في الحكومة بالاضافة الى شمول مقترح القانون جرائم الفساد المالي والاداري ".

وكان إمام جامع الخلاني في بغداد حذر،في(٢١ أيلول ٢٠١٢)، من مغبة إقرار قانون العفو العام بصيغته الحالية، فيما شددت منظمة العفو الدولية على ضرورة أن لا يقترن العفو عن المتهمين بجرائم تصنف ضمن القانون الدولي بجرائم ضد الإنسانية لأنها تؤثر على التزام الدولة تجاه القانون الدولي.

فيما أعلنت كتلة الأحرار النيابية في (١٨ أيلول ٢٠١٢)، عن الاتفاق مع التحالف الكردستاني والعراقية على تمرير قانون العفو العام، أكدت طرح مسودته على جدول أعمال جلسة البرلمان الأسبوع المقبل.

وكان من المقرر التصويت على قانون العفو العام في جلسة مجلس النواب الـ٢١ التي عقدت في (١٣ أيلول ٢٠١٢)، إلا أن اللجنة القانونية البرلمانية أكدت أن رئاسة البرلمان قررت تأجيل التصويت لوجود خلافات من قبل الكتل السياسية على بعض فقرات القانون.

وتنص الفقرة الأولى من القانون قبل التعديل على أن يعفى عفواً عاماً وشاملاً عن المواطنين (المدنيين والعسكريين) الموجودين داخل العراق وخارجه المحكومين بالإعدام أو السجن المؤبد أو المؤقت أو بالحبس سواء كانت أحكامهم حضورية أو غيابية اكتسبت درجة البتات أو لم تكتسب، أما التعديل المقترح لهذه المادة فينص على أن يعفى عفوا عاماً وشاملاً عن العراقيين (المدنيين والعسكريين) الموجودين داخل العراق أو خارجه من المحكومين سواء كانت أحكامهم وجاهية أو غيابية ويعفى عما تبقى من مدة محكوميتهم سواء اكتسبت درجة البتات أم لم تكتسب".

كما تنص المادة الثانية من القانون على أن تسري أحكام المادة (١) من هذا القانون على المتهمين كافة الموقوفين منهم ومن لم يلق القبض عليه ويعفون من الجرائم كافة مهما كانت درجتها سواء اتخذت فيها الإجراءات القانونية أم لم تتخذ إلا ما ورد منها استثناء بموجب هذا القانون وتوقف الإجراءات القانونية بحقهم كافة، فيما تضمن التعديل المقترح للمادة الثانية أن يتم إيقاف الإجراءات القانونية المتخذة بحق المتهمين سواء كانت دعاواهم في مرحلة التحقيق أو المحاكمة أو الذين لم تتخذ بحقهم الإجراءات القانونية.

يذكر أن قانون العفو العام لاقى ردود فعل متباينة حيث وصفه ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي، في الثالث من أيلول ٢٠١١، بصيغته القديمة بـ"السيئ" واعتبر أنه يحتوي على الكثير من الثغرات، فيما أكد التيار الصدري رفضه التام شمول كل من أدين بتهم تتعلق بالمال العام أو الدم العراقي بقانون العفو العام.

العيساوي يغادر أمانة بغداد رسمياً

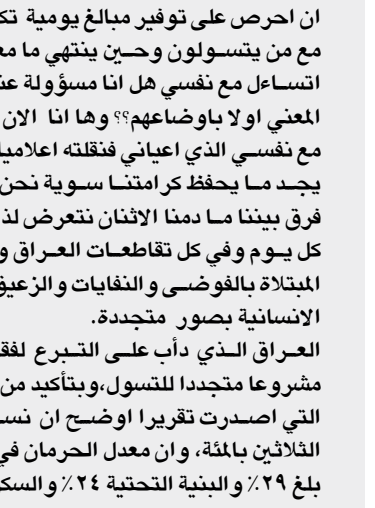

العيساوي

امانة بغداد

□ بغداد/المدى

أعلن أمين بغداد المستقيل صابر العيساوي، امس الأحد، مغادرته رسميا لمنصبه كأمين لبغداد، وفيما أعرب عن شكره لجميع العاملين في الأمانة، دعا إلى الحفاظ على ما تم انجازه والشروع بمشاريع أخرى تعزز وتطور الجانب الخدمي.

وقال العيساوي في بيان صدر امس ، وتلقت "المدى "، نسخة منه إن "تخطيط وتنفيذ المشاريع التي تقوم بها أمانة بغداد لا تخلو من الصعوبة والتعقيد، نتيجة الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد"، مبينا أنه "في الوقت الذي أغادر منصبي ومسؤوليتي كأمين لبغداد بناء على طلبي، أتوجه بالشكر والتقدير لجميع الموظفين والموظفات بدوائر الأمانة".

وأضاف العيساوي أن "أمانة بغداد تمكنت من إعادة دورها الخدمي الكبير بفضل جميع العاملين فيها بعد تدمير الخدمات نتيجة السرقة والتخريب خلال عام ٢٠٠٣ وما تلاه"، داعيا الجميع إلى "الحفاظ على ما تم انجازه والشروع بمشاريع أخرى تعزز وتطور الجانب الخدمي لبغداد".

وكان العيساوي قدم استقالته، في ٨ أيلول، إلى رئيس الحكومة نوري المالكي الذي وافق عليها.

فيما أكد النائب عن المجلس الأعلى الإسلامي عبد الحسين عبطان، في ١٠ أيلول، أن العيساوي لا يزال يمارس مهامه على الرغم من تقديم استقالته، لافتاً إلى أنه لم يبت بأمر الاستقالة حتى الآن، وعزا السبب إلى أن رئيس الحكومة نوري المالكي كتب لنائبه لشؤون الخدمات صالح المطلك ليتابع الموضوع حسب المستندات ولم يبت باستقالته حتى الآن.

إلا أن المطلك أكد، في الـ١٢ من أيلول الحالي، عدم إبدائه أي رأي رسمي في استقالة العيساوي، مشيرا إلى أن أمر الاستقالة مرتبط تماما بمكتب رئيس الحكومة نوري المالكي.

وأكدت أمانة بغداد، في ١٠ أيلول، أن استقالة العيساوي شخصية ولا علاقة لها بملف الاستجواب الذي تبناه النائب شيروان الوائلي، وفي حين أشارت إلى أن الاستقالة هي الرابعة التي يقدمها العيساوي، دعت النائب الوائلي إلى أن التوقف عن سرد معلومات "كاذبة".

وطالب عضو لجنة النزاهة البرلمانية جواد الشهيلي، في ٨ أيلول الحالي، الأمانة العامة لمجلس الوزراء بتشكيل لجنة للحفاظ على الوثائق والمستندات في أمانة بغداد، وفيما رجح قيام بعض الشخصيات المتنفذة بإحراق بعضها وإتلافها وسرقتها بعد استقالة العيساوي، وصف قبول رئيس الحكومة نوري المالكي الاستقالة بـ"الايجابي". وبدأ مجلس النواب العراقي، في (٢٨ تشرين الثاني ٢٠١١)، باستجواب أمين بغداد صابر العيساوي بتهم تتعلق بملفات فساد، وأنهى الاستجواب في (١٧ كانون الأول ٢٠١١)، دون أن يتخذ أي قرار، فيما أكد عضو لجنة النزاهة البرلمانية شيروان الوائلي أنه تم الإثبات بالدليل القاطع أن ملف مشروع تطوير قناة الجيش عملية وهمية، لكن لجنة النزاهة النيابية أعلنت، في (١٦ شباط ٢٠١٢)، عن تأجيل التصويت على إقالة العيساوي، مشيرة إلى أن التأجيل تم بطلب من التحالف الوطني.

وكشفت لجنة النزاهة في مجلس النواب، في (١١ نيسان ٢٠١١)، أن القاضي المختص في هيئة النزاهة أصدر سبع مذكرات اعتقال بحق مسؤولين في أمانة بغداد بتهمة "الهدر المالي" في تنفيذ مشروع طريق بغداد الدولي، فيما دعت إلى محاسبة لجنة العقود المركزية في الأمانة.

وأعلنت أمانة بغداد، في الثالث من آذار ٢٠١١، أن أمينها صابر العيساوي قدم استقالته رسميا لرئيس الوزراء نوري المالكي على خلفية التظاهرات والاحتجاجات التي شهدتها العاصمة في الـ٢٥ من شباط ٢٠١١، إلا أنها أعلنت، في الـ١١ من نيسان من العام ذاته، أن المالكي رفض الاستقالة، مؤكدة أنها الثالثة التي يقدمها العيساوي منذ توليه منصبه ويرفضها المالكي.

يذكر أن العاصمة العراقية بغداد تعاني منذ أعوام عدة خاصة بعد ٢٠٠٣، من مشاكل كبيرة على الصعيد الخدماتي، كبقية مناطق العراق، ويأتي في رأس الخدمات غير المؤمنة الكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي وزحمة السير الخانقة وغيرها من المشاكل، وأدى التقصير الحكومي في توفير الخدمات إلى خروج المواطنين في تظاهرات في عدد من المحافظات من بينها بغداد، لم تحقق نتائج تذكر على الرغم من تأكيد الحكومة أنها تبذل جهوداً في هذا الاتجاه.

علم ونشيد وطني جديدان

□ ترجمة المدى

يسعى العراق الى استبدال النشيد الوطني و العلم في خطوة تهدف الى توحيد الرموز الوطنية و ان يضع عقودا من الصراع و المعاناة وراء ظهره . يقول علي شلاه رئيس اللجنة الاعلامية و الثقافية في البرلمان " نحن عازمون على انهاء العلم الجديد و النشيد الوطني هذا العام ، و في هذه الدورة التشريعية". و اضاف شلاه بان العلم و النشيد الوطني الجديدين " سيكونان عاملا موحدا" للعراقيين الذين عانوا عقودا من العنف و الحرمان و التقسيم .

لقد بدأ صدام حربا مع ايران عام ١٩٨٠ دامت ثماني سنوات ثم قام باجتياح الكويت عام ١٩٩٠ ثم اضطر الى الانسحاب منها عام ١٩٩١ في حرب الخليج. بعدها خضع العراق لنظام قاسي من العقوبات الدولية بسبب اجتياح الكويت، و عاش منذ اسقاط صدام عام ٢٠٠٣ تحت تهديد القصف و الاغتيالات و المعارك و فرق القتل .

تم تبني النشيد الوطني الحالي " موطني " عام ٢٠٠٤ بأمر من رئيس سلطة الائتلاف المؤقتة بول بريمر الذي اعجب بالاغنية عند سماعها في احدى الحفلات الموسيقية . تم تقديم اكثر من ٤٠٠ نص من قبل شعراء عراقيين ما بين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ الا ان البحث عن نشيد وطني لازال جاريا . في بداية هذا العام كلفت لجنة الاعلام و الثقافة ستة كتّاب عراقيين بتقييم النصوص التي تقلصت الى ثلاثة نصوص مرشحة هي : " سلام على هضبات العراق ؛ غريب على الخليج ؛ وطني الحق يؤيده ". خلال مناقشة القصائد طالب الكرد و التركمان و الاشوريون باضافة ابيات بلغاتهم ، لكن تم التوصل الى حل وسط حيث يتم النطق بكلمات " يعيش العراق " في النهاية بمختلف اللغات . قال شلاه ان البرلمان يستعد للقراءة الثانية لقانون حول النشيد الوطني بعد القراءة الاولى قبل شهرين مضيفا بان " سلام على هضبات العراق" هو المرشح الاوفر حظا حاليا .

ان الاتفاق على علم و نشيد وطني جديدين يحمل الكثير من الرمزية في التحرر من الماضي و يتطلب من السياسيين العراقيين التوصل الى اجماع بهذا الشأن . يقول احمد – ٣٣ سنة مهندس كهرباء يعمل لدى شركة اجنبية في بغداد – " هذا البلد الذي شهد صراعات على مدى عقود، لن يحقق السلام ما دام لا يستطيع الاتفاق على علم و نشيد وطني ". يبدو ان اختيار نشيد وطني جديد يسير على ما يرام، الا ان اختيار علم جديد هو الاكثر تعقيدا – اللجنة السابقة قلصت عشرات التصاميم الى ستة المفضل منها علم يعود الى عهد عبدالكريم قاسم الذي اسقط الحكم الملكي عام ١٩٥٨ . يقول شلاه "لكن هذا الخيار واجه اعتراضات بشأن شخص قاسم الذي يرمز الى حقبة معينة ".

العلم الحالي الذي تم تبنيه عام ٢٠٠٨ يتألف من ثلاثة خطوط افقية – احمر و ابيض و اسود، الخط الوسطي يحمل كلمات " الله اكبر" مكتوبة باللون الاخضر و بالخط الكوفي . لقد تغير العلم عدة مرات على مدى السنوات – تصميم ٢٠٠٨ الغى النجوم الثلاثة في الوسط، بينما في ٢٠٠٤ تغير النص الى الخط الكوفي . اضيف النص عام ١٩٩١ ، اما معنى النجوم فقد تغير عبر السنين – فيقال انها تمثل الوحدة بين العراق و مصر و سوريا عندما كانت القومية العربية في ذروتها ، لكن فيما بعد قيل انها ترمز لأهداف حزب البعث . العلم في عهد قاسم كان يتألف من خطوط عمودية بالاخضر و الابيض و الاسود بينما في الوسط نجمة حمراء بثمانية بروزات تمثل العرب تحيطها دائرة صفراء ترمز للكرد . اول علم عراقي تم تبنيه في العهد الملكي عام ١٩٢٥ . يقول شلاه ان البعض يرغب بالابقاء على العلم الحالي ، واجراء بعض التعديلات عليه لتعني " بانه لم يعد علم صدام ".

التصميم الحالي سيقدم مع ستة تصاميم اخرى من الفنانين الى اللجنة لغرض المراجعة. و حسب موقع البرلمان فان العلم العراقي الجديد يجب ان يعبّر عن " وحدة الاراضي و الشعب العراقي " و " ينظر بتفاؤل الى مستقبله و يفتخر بتاريخه ".

■ عن : الديلي ستار